

الفايز من عمله حتى يستوفي العوض وقر ليس عمله ان يفسله ان يحسن العمل للاجر كالمجال
والملاح واذا اشتراط على الصانع ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره لان المسما
لم يرض به وان اطلق له العمل فليس له ان يستاجر من عمله واذا اختلف الحياط وصاحب
التوب فقال صاحب التوب لصانع امرتك ان تصبغها امر فصبغته اصغر فالقول لصاحب
التوب لانه يستفاد الاذن من جهة فان اختلف بالحياط صاحب امر لانه تصرف في مال الغير
بالانفاق من وجهه او قال صاحب التوب علمت اني اجره وقال الصانع بل اجره القبول لصاحب التوب
عند من حتمه رضي الله لانه نكح الزمان الاجر وعن ابي يوسف انه ان كان حرقا فانه الاجر والآخر
فلا انا اذا كان حرقا فانه العمل باجر وقال محمد بن ابي اذ كان الصانع معروفا محلك
الصنعة بالاجرة فالقول له ان الطابور انه لا يعمل الا بالاجرة والواجب في البان الفاسد
اجر المثل لان التسمية فسدت كما البسج الفسدة لا تجاوزه المسج لان المنافع
ما تقوم باكثر من المقوم **مسألة** واذا قبض المستاجر للادوية فله الاجرة وان لم يسكنها
لوجود تسليم ارضه اليه وفي المنفعة فان غصبها غاصبته فليس سقطت الاجرة لانه
لم يسلم له احد العوض وهو المنفعة وان وجد معا عيبا يضر بالسنة فله النسخ كما في البيع والجر
الدار وانقطع من الضيعة وانقطع الما عن الرجل ينسخ لاجان هلال الحفود عليه
المنافع قبل القبض واذا ما تضرر المتعاقد من وقد عدل لاجان لنفسه انسخ لان الاجان
فله المنافع بعوض المنافع توضح شيئا فشيئا فلما به حكم الابتداء فادامات العاقد لا تعد عليه
بما كان العقد وان كان عدلها غيره لم ينسخ لبقا من يقول له وضع شرط الحياة والجان

كما في البيع ونسخ الاجان بالاعدل لان النسخ فم امتناع وجهه ولو كان امتناعا من كل
وجه يجوز بعد رد وغير عدل فاذا كان امتناعا من وجهه يجوز بعد رد ولا يجوز غير عدل
والعدل كمن استاجر كذا ثوبا فاشترى فيه ذهب فانه لم يشر فيه ذهب فانه لم يشر فيه ذهب
ولزمه عدل وان لا يقدر على فضاها الا من شرها لغيره الفاضل العقد وابعاد الذين كثر
استاجر اية ليسا فربما يعلمه بدل من السنة فم عدل وان بدل الكار من السنة فليس ذلك

كتاب الفاضل

بعد لانه يمكنه ان يرسل تلميذ يقوم على التدبير والادب كتاب الفاضل
الاصح ولاية الفاضل حتى يجمع في المولى وشروط الشهادة ويكون من اجل الاجتهاد حتى يصير
قايما مقام النبي صلى الله عليه وسلم ولا ياتي بالادخل في القضاء من نفسه انه يوجب رضه لقوله
صلى الله عليه وسلم عدل ساعة من سلطان عادل افضل من عبادته سبعين سنة ويكره ان يات
الدخل من مخالفة العجز عنه ولا يات من كان نفسه الخيف في هذا المنع كمن في العلم والدين
ان يطلب المولاه وايضا لها الحق لغيرها الله علم ولم يعين من لا يطلب الا ان يكون طلبتها وكلفت
الها وان اعطيتنا اعنت عليها وقولنا لفضا يسأل ديوان الفاضل الذي قبله وينظر حال
المجوسين في اعتراف حتى الرمية اياه ومزاكرك ذلك لم يقبل قول العادل عليه البيعة لانه
لا ولاية له فان لم يتم لم يعمل بتخليته حتى ينادى عليه وينظر امره فالظاهر ان جرحه في نظر
الوديع وارفع الوقت في عمل كما تقدم بها البيعة او يعترف به من هوية بين ولا يقبل قول
المعزول الا ان يعترفه الذي هو ذلك ان المعزول سألها اليه فيقبل قوله فيها ويجلس للحاكم
ظاهرة المسير فيها اللهم ولا يقبل هديه الا من في رحم حرم او من جرحه عادته قبل القضاء

الاصح امره على كل ما يرضه
بما استبان وصلة من العوض
وهو ان يجمع الناس في الطاعة ويؤيد
الاصح من الناس في الطاعة ويؤيد
الاصح من الناس في الطاعة ويؤيد
فما يشاء والاحرى ان يتولى الامر